الأحزاب ضمان لممارسة الحرية وقيام المعارضة
الدستور لا يمنع قيام الأحزاب وهى منابر بتسمية جديدة

قالت اللجنة الفرعية الثالثة التي تدعو إلى قيام الأحـزاب السياسـية فـي تقريرها أن هناك دولا تلغى كافة التنظيمات السياسية ويسود فيها فـراغ سياسـي وتظهر ممارسة الحرية السياسية في مجرد آراء فردية حيـث لا يحتمـي الفـرد بجماعة سياسية تؤازره بل يكون هو وحده الذي يعلن رأيه ويدافع عنه وهو رأى وقتي لا يؤدى غالبا إلى نتيجة محققة سواء كان ذلك في ميدان السلطة التشـريعية أو التنفيذية أو خارجها 0

وهناك دول تأخذ بالتنظيم السياسي الواحد فتنعـدم المعارضـة السياسـية الحقيقية ويتقرر مجرد النقد الذاتي الذي لا يرقى إلى مرتبـة الحريـة السياسـية السليمة 0 أما الدول التي تأخذ بالديمقراطية الحقة فلابد أن تنتهج أسـلوب تعـدد التنظيمات السياسية أى الأحزاب ضمانا لممارسة الحرية السياسية وقيام المعارضة القوية في مواجهة الحكومة 0

لقد ارتضى شعبنا النظام الديمقراطي أساسا للدولة ومهما اختلفت المفـاهيم في شأن الديمقراطية فلا خلاف على أن آي نظام ديمقراطي لابد وان يقوم علـى كفالة ممارسة الإنسان لحقوقه السياسية والمقدسة بكافة إشكالها وان يكون الشـعب في النهاية هو الحاكم والفيصل ومعنى هذا إن نظاما ديمقراطيا لابد وان يستند إلى ركيزتين أساسيتين هما : أن يكون راى الأغلبية هو الراى الملتزم 0

وان تتوافر للأقلية كافة الضمانات للتعبير عن رأيها 0 ومن الطبيعـي أن تختلف النظم السياسية في كيفية وضع ركيزتي الديمقراطية موضع التطبيق بحسب ظروف كل مجتمع ومقوماته وتاريخ الشعب المصري وحضارته وتضحياته فـي

سبيل الحكم الديمقراطي تاريخ عريق وبالتالي فانه من السذاجة بل وامتهان لهـذا الشعب أن يتحدث البعض عن عدم قدرته أو اهلبته على ممارسة كاملة والتميـز بين الحر والزائف من صياغاتها وأشكالها 0

تأكيد الأغلبية

إن الدعوة إلى الحق من تكوين أحزاب سياسية لا يمكن أن تؤدى إلى تفتيت الوحدة الوطنية والتحالف قد أكدها ارتضاء الشعب للدستور وبالتالي فان اى تجمع سياسي لابد وان يكون ملتزما بالإطار الدستوري الذي اقره الشعب ، أن الـدعوة إلى تكوين الأحزاب هي في الحقيقة دعوة إلى تدعيم الوحدة الوطنية عن طريـق اشتراك كافة أفراد الشعب في ممارسة العمل السياسي بصورة فعالة وإبداء أرائهم وضمان حقوقهم كما إن هذه الدعوة ليست محاولة لضرب الأغلبية وإنما هي على العكس تماما فهي تسعى إلى تأكيد الأغلبية عن طريق الاختيار الواعي المـدروس والسعي إلى تأكيد الأغلبية عن طريق ضمان اشتراكها الفعلي فـي إدارة شـئون الحكم ورقابتها الفعالة 0

وهنا يجب أن نفرق بين التحالف الوطني والاتحاد الاشتراكي ، فالتحـالف الوطني هو تحالف اجتماعي بين تيارات وطبقات اجتماعية وسياسية ، أما الاتحاد الاشتراكي فهو مجرد إحدى الصياغات لهذا التحالف 0 فمن الواجـب إذن عـدم الخلط بين نظرية التحالف التي تستلزمها ظروفنا الاجتماعية للوحدة الوطنية فـي مواجهة التحديات الكلية وبين الشكل الذي يمكن أن يصاغ فيه هذا التحالف 0

أن دستور 1971 لا يمنع قيام الأحزاب وورقة أكتوبر التي تشير إلـى أن الأحزاب تفتت الوحدة الوطنية بطريقة مصطنعة لا تعنى منع قيـام الأحـزاب إذا أراد الشعب قيامها – فهذا تصور خاطئ لان هناك التزاما بمبادئ معينة ارتضاها تحالف الشعب في دستور تلتزم به الأحزاب جميعا 0

احتمالان للمنابر

وقالت اللجنة إننا إذا اكتفينا بإقامة ما يسمى بالمنابر الثابتة داخـل الاتحـاد الاشتراكي فهناك احتمالان : الأول ، فطالما إنها تابعة للاتحاد الاشتراكي فسيكون هناك تنظيم فوقى ضاغط على هذه المنابر مما يسلبها فاعليتهـا ويمنـع ظهـور المعارضة المرجوة والمؤثرة 0

الثاني ، فإذا تصورنا أن هذه المنابر الثابتة مستقلة تماما – وهو أمر يبـدو مستحيلا – مهما خلصت النوايا فسيكون لكل منبر صحافته وبرامجه التي يـدخل مرشحوه على أساسها الانتخابات وسيلتف حول برامجه أعضـاء مـن الاتحـاد الاشتراكي يعملون على تحقيقها بان يتولى منبرهم الحكم إذا حصل مرشحوه على الأغلبية ، فإذا كان الأمر كذلك فمادامت هذه المنابر عبارة عن مبـادئ وإفـراد يجمعهم التجانس الفكري وتسعى إلى تولى شئون الحكم فهي فـي حقيقـة الأمـر أحزاب بتسمية جديدة 0

أن الصورة الأوضح والأفضل هي أن يبقى الاتحـاد الاشـتراكي تنظيمـا متجانسا متكاملا له وحدته في برامجه ومبادئه اى حزبا سياسيا وتقـوم خارجـة أحزاب أخرى متساوية معه في الحقوق والواجبات ويضمها جميعا تحالف وطنـي يلتزم بمبادئ الدستور وبالحفاظ على حقوق العمال والفلاحين 0

وقالت اللجنة أن الخطر في الاكتفاء بقيام منـابر ثابتـة داخـل الاتحـاد الاشتراكي كامن في حرمان الملايين من المواطنين الذين ليسوا أعضاء فيه مـن ممارسة حقهم في التجمع بصورة منظمة وقانونية في تنظيمات سياسية 0

كما أن قيام هذه المنابر هو في الحقيقة تفتيت للاتحاد الاشتراكي – كحزب للثورة – من داخله بينما يستطيع لو تحول إلى حـزب فـي مواجهـه الأحـزاب الأخرى أن يقود العمل السياسي لمدة طويلة قادمة بعد أن ينفض عن نفسه الـوهن والضعف اللذين أصبحا سمة من سماته لأنه الفارس الوحيد في ميـدان السياسـة ولاشك إن المنافسة ستبعث الحياة في كيانه وستعمل على تجديد قياداتـه لتحظـى بثقة الجماهير 0

أما القول بإقامة المنابر الثابتة كخطوة نحو الأحزاب (وهو قول يسلم بـان الأحزاب ضمانة ضرورية للديمقراطية النيابية) فقول لا يعول عليه ، فمـا يبـدأ بالخطأ لا يمكن أن ينتهي الصواب على الإطلاق والمقدمة التي تحوى حتى ولـو نسبة ضئيلة من الخطأ تؤدى حتما إلى خطأ شامل في النتيجة 0

ديمقراطية حقيقية

إن المنابر صيغة ركيكة لا ترتكن إلى أساس علمي أو عملي ومعادلـة لا تساوى طرفاها ، فإذا كان طرفها الأول منابر داخل الاتحاد الاشتراكي فلن يكون طرفها الثاني ديمقراطية أو حرية أو حياة نيابية سليمة 00 فالديمقراطيـة ليسـت شعارات ولافتات خالية من المضمون واظننا في غنى عن إضافة شـعار ولافتـة جديدة اسمها المنابر إلى جملة اللافتات التي أفرطنا في استعمالها حتى جرت علينا المتاعب التي لازلنا وسنظل لفترة طويلة نكافح للخلاص منها 0

لتكن الديمقراطية حقيقة 00 نقية 00 سليمة ، وهـذا لا يكـون إلا بتعـدد التنظيمات السياسية اى الأحزاب السياسية فلتكن ولادتها طبيعية وعلنية فالمنابر لن تلد أحزابا مطلقا 00 إن التنظيمات السياسية يجب أن تكون مواليد شرعية للإرادة

الشعبية وألا فستتعثر ولادتها ولن ترى النور ، إن الأحزاب ستحتاج حتمـا إلـى وقت وحتى تقوى ويشتد عودها ولكنها تحتاج لهذا الوقت وربما أكثر سواء بـذات اليوم أو بعد سنه أو بعد بضع سنوات فهذا أمر طبيعي فيجب أن تبدأ من الآن 0

إن اى مشكلة ليس لها إلا حل واحد فقط إلا وهو الحل السليم ولـم يهتـز العالم حتى الآن إلى حل لقضية الديمقراطية إلا بإقامة التنظيمات السياسية المتعددة كما التمس البعض عذرا أخر أكثر ضعفا وهو في الظروف التي نعيشها لا تحتمل قيام الأحزاب 00 ونسوا أن أداءنا كان عظيما في أكتـوبر 1973 عنـدما بدأ ـ نسمات الحرية تملا صدور الشعب 0

www.anwarsadat.org